

تقرير الأفاق الاقتصادية العالية:

إشتداد التوترات وضعف النمو



عادل عبد الزهرة شبيب

بغداد

يصدر البنك الدولي تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية مرتين في العام، ففي شهر كانون الثاني وفي شهر حزيران وذلك في إطار أعماله التحليلية للمستجدات العالمية الرئيسية التي يشهدها الاقتصاد الكلي وأثرها على البلدان الأعضاء.

أشار تقرير شهر حزيران 2019 إلى 1-وجود تراجع في نمو الاقتصاد العالمي والذي سجل ادنى وتيرة له في ثلاثة أعوام وهو الآن في طريقه الى الاستقرار . غير ان التحسن الذي تحقق يتميز بأنه هش وعرضة لمخاطر كبيرة .

2-ضعف التجارة والاستثمار الدوليين وهو اضعف مما كان متوقعا في بداية العام حيث تراجعت معدلات نمو التجارة العالمية إلى ادنى مستوى لها منذ الأزمة المالية قبل عشر سنوات وهبوط ثقة مؤسسات الأعمال .

3-توقع تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية لشهر حزيران 2019 انتعاش معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية العام القادم مع انحصار الاضطرابات . وقد يفسد ذلك تصاعد المنازعات التجارية بين أكبر اقتصادات العالم او تجدد فوضى اسواق المال في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

4-ويؤدى التقرير ان زخم التعافي الاقتصادي ما زال ضعيفا وتحول مستويات الدين المرتفعة وضعف نمو الاستثمارات في البلدان النامية دون تحقيق هذه البلدان كامل امكاناتها. ومن الضروري ان تجرى البلدان اصلاحات مالية كبيرة والتي من شأنها تحسين مناخ الأعمال واجتذاب الاستثمارات وان تضع ادارة الدين وتعزيز الشفافية في رأس اولوياتها .

5-شدد التقرير على ان تحقيق نمو منصف امر ضروري لتخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

6-شخص التقرير الارتفاع الكبير في مستويات الدين والذي يتطلب حسيما اكد التقرير على ضرورة اختيار المشروعات بعناية لتحقيق أكبر منفعة ممكنة وتحسين ادارة الدين .

7-ضعف الاستثمارات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية يثير القلق بشأن كيف يمكن لهذه الاقتصادات ان تلبى الاحتياجات الاستثمارية الواسعة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية .

8-تركز الفقر في البلدان منخفضة الدخل يثير اسئلة بشأن تدليل العقبات في طريق تسريع وتيرة النمو في تلك الاقتصادات.

9-خطر تجدد فوضى اسواق المال يذكر بأهمية ان تتحلى البنوك المركزية وأطر السياسة النقدية بالمرونة التي تكفل الحد من الآثار الانقلاية لتخفيض قيمة العملات على التضخم .

10-كما اشار التقرير الى المستويات المرتفعة للدين والتي تثير قلقا متزايدا لكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي اقتترضت مبالغ كبيرة حيث قفزت في المتوسط بمقدار 15 نقطة مئوية الى 51 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي عام 2018، وتبتر تلك الدين المرتفعة بالحاجة الى مشروعات

لتعزيز النمو مثل الاستثمارات في مرافق البنية التحتية والريعية والصحية والتعليم . فالاحتياجات هائلة . ويخلص تحليل البنك الدولي الى ان البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل

ستحتاج الى ما يتراوح بين 640 مليار دولار و 2.7 تريليون دولار من الاستثمارات سنويا لتحقيق اهداف التنمية بحلول عام 2030 . غير ان الافراط في الاستدانة يهدى على مخاطر بالغة فقد تتراكم الدين لتصل الى مستويات يتعدى الاستثمار التي تحملها .

فالحكومة عندما تتفق بمبالغ كبيرة من ايراداتها لخدمة اعباء الديون فإنها تحتما ستخفف من النفقات المخصصة لانشطة مهمتها اخرى ،وقد تعمد الحكومة في نهاية المطاف الى زيادة الضرائب لكبح العجز في الموازنة العامة وهو

ما يضعف اذ تضعف مؤسسات الأعمال والمستهلكين.وفي الحالات القصوى قد يؤدي ارتفاع مستويات الدين الى التخلف عن السداد واللجوء الى صفقات الانقاذ ولذلك ينبغي الحذر من الافراط في الدين خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تعاني من اهتزاز اوضاع ماليتها العامة.

موازنة سليمة

اما بالنسبة للحكومات التي لديها موازنات عامة سليمة فقد نجد ان الاقتراض لتعزيز النمو هو نهج لا غبار عليه . نرى ان ما شخصه تقرير البنك الدولي حول ضعف التجارة والاستثمار الدوليين يعود الى المستوى المتزايد من المواجهة والتوترات بسبب السياسة الأمريكية التي عادت الجميع منذ تولي ترامب

منصب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اشدت صراعها مع روسيا فإرضاء القويبات الاقتصادية عليها بسبب مواقف روسيا السياسية . كما أعلنت أمريكا حربا تجارية على الصين ادت الى زيادة التوترات السياسية والاقتصادية في

العالم. وكذلك عملت أمريكا على إلغاء الاتفاق النووي مع إيران من طرف واحد وفرضت عقوبات اقتصادية مشددة عليها ومنعت دول العالم من التعامل التجاري مع إيران بهدف تصفير صادراتها النفطية وتركيبتها سياسيا . إضافة الى موقف أمريكا من كوريا الشمالية وفنزويلا والمكسيك بل لم يسلم حتى

حلفاؤها الاتحاد الأوربي من الموقف العدائي ومحاولة فرض رسوم جمركية على البضائع الأوربية الداخلة الى الولايات المتحدة وهدد الاتحاد الأوربي بالعاملة بالمثل. الى جانب الدور الأمريكي في خلق التوترات والصراعات في منطقة الخليج

العربي والحرب مع اليمن وفي سوريا والعراق وفلسطين. وخرج الولايات المتحدة من اتفاقية باريس الدولية للمناخ. لقد فتح ترامب منذ صعوده البيت الأبيض جهات مع اغلب شركاء بلاده تحت شعار (أمريكا اولاً) ولم يخف انتقاداته لميليه

الاتحاد الأوربي عندما دعم القرار البريطاني بالخروج من الاتحاد . كما ينبغي على مختلف الدول وضع حد للديون والاقتراض الخارجي واعتماد آلية تنوع مصادر الدخل القومي خاصة بالنسبة للبلدان النامية والتخلص من الاقتصاد الريعي وحيد الجانب والعمل على تطوير فروع الاقتصاد الوطني

الاتجاعي وترشيد الاستهلاك واستثمار العوائد المالية النفطية الكبيرة في اقامة المشاريع الانتاجية وتطوير المشاريع القائمة والنهوض بالتعليم والصحة وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة .

السياسات الإقتصادية العالمية بين مشاكل الإحتجاجات الشعبية و تراكم الأزمات المالية

تجارب السياسات الاقتصادية الإشتراكية الشعبية كانت اعظم واهول من فشل تلك السياسات الاقتصادية الرأسمالية بحيث اوصلت شعوبها وبلدانها الى الحضيض من تضخم مالي رهيب وتراكم للمديونية وعجز في الميزانية وغياب كلي للقطاع الخاص الداعم للقطاع العام والمساهم إيجابيا بسد فجوة العجز المالي في ميزان المدفوعات وطرد جميع المستثمرين الأجانب وإحتكار الدولة لأغلب المرافق الحيوية للإقتصاد. عموما يعتبر الإقتصاد الإشتراكي والشيعوي غائبان تماما عن الوجود في عالما الدول العالمية لم تستثنى أي نظام إقتصادي عالمي بحيث كانت الفوضى عارمة في صلب جميع أنظمة السياسة الاقتصادية. لذلك أصبح اليوم العالم محتاجا لبدل جدي عن تلك السياسات الاقتصادية العالمية التي تسببت في تزايد مشاكل الإحتجاجات الشعبية وتراكم للأزمات المالية بحيث يحقق له ذلك النظام الجديد الديمقراطية والعدالة الإجتماعية ويخلق تجربة اقتصادية جديدة تحدث التوازن الإجتماعي في جميع دول العالم المتحضرة من الربيع العربي الى السترات الصفرية وغيرها من الدول التي مازالت تشهد تمردا شعبيا وعصيانا مدنيا متصاعدا ومتواصل ضد السياسات الاقتصادية التعسفية التي لم تراعى الى حد الآن الحد الأدنى لحقوق أغلب الطبقات الإجتماعية.

الإبخار والإستثمار وأيضا تدعم الأسواق المحلية من الإنتاج أوالإستهلاك. فالنظام الرأسمالي المنحرج في العولمة الاقتصادية ذات القطب الواحد يشمل في عمقه التحضر في اسواقه التجارية والمالية مما يعد اليوم الأفضل عالميا. إلا ان سلبياته تكون هي الأخطر إذا غابت اليد الخفية للحكومة المعلقة لإنحراف الأسواق بحيث تمس بالاساس الطبقات الفقيرة والمتضررة خاصة منها التي تعيش بدخل مادي محدود مع عجزها في مواجهة غلاء الأسعار،فتختل المداخل المالية الشهوية مع القدرة الشرائية مما تحدث بالنتيجة تلك الفقاعات من الثورات الإجتماعية الإحتجاجية المتتالية المطالبة بتحسين ظروف العيش وتحقيق العدالة الإجتماعية والتي تعتبر غاية أحيانا في ظل تلك الأنظمة الحرة.

والنتيجة يزداد السخط الشعبي وعدم الرضاء عن تلك السياسات المتحازة دائما لرجال المال والأعمال والمهمنة لظروف الطبقات العمالية الكادحة والفقيرة. بالتالي تتراكم في النفوس الحاقدة والناقمة على وضعها المادي كبتا كبيرا مما يتسبب مباشرة في إنفجارها لتخرج للشوارع صارخة وغاضبة عبر تلك الإحتجاجات الشعبية المتواصلة والتي تبقى كالبراكين الهائجة في صلب تلك الأنظمة الرأسمالية.

الإقتصاد الإشتراكي والشيعوي إن الفوضى والتمرد الشعبي يكون أعمن وأخطر في ظل الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية أو الشيوعية من الأنظمة



فؤاد الصباغ

تونس

الدول الأوربية. إذ لا يمكن اليوم الجرم على أن تلك الإحتجاجات كانت بعيدة عن مناهج تلك السياسات الإقتصادية الحالية بحيث لا يمكن بالنتيجة فصلها عن الأوضاع الاقتصادية أوالإجتماعية. فالأنظمة الرأسمالية المتحضرة في صلب العولمة الاقتصادية والتحرر المالي والتجاري تحت قيادة سوق رؤوس الأموال وقلبها النابض ببول سترت بدولة الحرية والديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالضرورة هي التي تسببت في تلك الثورات الشعبية.

دول متجزئة

إذ في المقابل نجد دول متجزئة في سياسات النظام الإقتصادي الإشتراكي والشيعوي تشهد هي أيضا ثورات تطالب بإسقاط المديونية وتزايد العجز في الميزانية مع تباطؤ النمو الإقتصادي وكبح عجلة التنمية التي اثرت بدورها مباشرة على تلك الإقتصاديات الوطنية الهشة بطبيعتها. ولعل أبرز دليل على ذلك تناسي الإقتصادات والفوضى في دول بما يسمى بالربيع العربي وبعض

تعد السياسات الاقتصادية الشريان الحيوي المنظم لهياكل ودواليب الدولة والرأس لمخططاتها الإستراتيجية والإستراتيجية القصيرة أو بعيدة الأمد وفقا لمناهج متوعدة لتتلاءم مع طبيعة الظروف المعيشية لكل دولة من دول العالم. مما لا شك فيه تعد تلك الإحتجاجات الشعبية المتصاعدة والمتواصلة على مدى طيلة هذه العشرية من أبرز الأحداث العالمية التي تمس بالاساس ظروف أغلب الطبقات الإجتماعية والمناهج الاقتصادية. فعلى الرغم من إختلاف تلك السياسات الاقتصادية بين مختلف دول العالم، إلا ان تلك الإحتجاجات لم تستثنى أي نظام من تلك الدول التي مازالت الى حد الآن تعاني من تراكم الأزمات السابقة التي تسببت لها بتفاقم المديونية وتزايد العجز في الميزانية مع تباطؤ النمو الإقتصادي وكبح عجلة التنمية التي اثرت بدورها مباشرة على تلك الإقتصاديات الوطنية الهشة بطبيعتها. ولعل أبرز دليل على ذلك تناسي الإقتصادات والفوضى في دول بما يسمى بالربيع العربي وبعض

مهنة الديمقراطية هندسة بناء دولة

مازن صاحب

بغداد



مناهج عمل الأحزاب بموجب عقد دستوري وطني شامل يلغي نموذج المحاصصة الطائفية والعرقية، بفرضية هندسة جديدة تمثل أغلبية العراقيين بمختلف اطيافهم الإجتماعية ما لا يقل عن 10 محافظات في حدها الأدنى.

ثانياً: يفترض بالأحزاب الوطنية التي تستهدف دخول حلبة المنافسة لانتخابات البرلمان الاتحادي، فهم مهنة الديمقراطية، كخطوط عمل متوازنية، تبدأ بماسسة نشاطاتها الحزبية، لا تكون لها اية اتصالات خارج اطار الدولة، بما يمكن ان يوقعتها تحت طائلة المحاسبة القانونية وبالتخاير مع قوى خارجية، حصر السلاح بيد الدولة، كون ممارسة العنف للحفاظ على الامن والأمان العام ومهمة نفاذ القانون بيد الدولة حصراً، لا تحمل الحملة الانتخابية لأي حزب باموال خارجية، يمكن ادراج نفوص عقابية صارمة واضحة في قانوني الانتخابات، والأحزاب بهذا المضمون، فما جدوى تكرار الحديث عن رفض الاعلانية المتصيدة للسيطرة، بما المطلق لغاسد المحاصصة، حتى بات الكثير من يظهرين في وسائل الاعلام من كبار السياسيات، بوصف محلل سياسي غير معني بحلول ازمات اقتصادية، ومجتمعية صارخة لعل أزمة الكهرياء البرها أكثر من توظيفها لتسقيط الأخر غير ديمومة هذا النجاج المشوه للدولة.

أداة دولة

ثالثاً: المحور الذي لم يحظ باهتمام أي حزب عراقي، بل وحتى إدارة الدولة، فهم رأي الشعب بمجريات الاحداث، ولم اجد أي ندوة تعقد على مستوى مراكز الأبحاث، جامعية رسمية كانت، ام ضمن مؤسسات الدولة، تحاول وضع هذه الحضور في برامج تطبيعية، من خلال لجان مجلس النواب والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئات المستشارين بامتيازاتهم المالية الضخمة.

فجميع يشخصون الخطاء، ويحددون الفسوة في الاستراتيجيات الوطنية، لكن دون سؤال الشعب عن رأيه في هذه الأمور، وباسط سؤال يمكن ان نطره في إعادة هندسة الدولة، عن تلك الأموال التي صرفت دون تحقيق نتائج مفترضة ناهيك عن ملفات الأزمات، التناحلية، كل ذلك يتطلب تمكين مراكز البحوث والدراسات من إدارة الراي العام الوطني عبر استطلاعها باستبانة علمية فحسب، وأشد استطلاعات علمية ذات معايير دولية، عندها يمكن ان يعرف من يجلس على كرسي السلطة ويتمسك به خارج ثقافة الاستقالة بمعنى الفضل والنجاح في هندسة بناء الدولة ولله في خلقه شؤون .:

بغير فرانسيس فوكوياما في كتابه "بناء الدولة" ان ضعف مؤسسات الدولة هو المحصر الأول للمشاكل الخارجية والداخلية، مثل هذا التجديد في تفسير معضلة إدارة الدولة كمهنة مفرضة على الدولة التي تعتمد النظام الليبرالي، فان موارثه بحالة العراق وما يمكن ان تقول اليه هذه المهنة في المستقبل المنحرف الذي لا يعترف بمبول المنحرف، تقع في ملب التلاقح مع النتاج المشوه لما تم تعريفه " بالديمقراطية التوافقية" التي انتهت الى "فساد المحاصصة" و جعلت الدولة في حالة ضعف دائمة ما بين مطرقة المشاكل الخارجية وسندان الأوضاع الداخلية.

السؤال: هل يكفي المنطق العراقي اليوم ان يقول كلمته وبمضي، ام هناك واجبات مفترضة للمسؤولية المجتمعية في التغيير المنشود

اصلاح هندسة بناء الدولة؟ في مهنة الديمقراطية، بنائ الجواب بان الراي الأخرى للشاخب الذي يبحث عن اعنه في الصاحات

الاساسية التي تعترف بها جميع الشرائع السماوية ومهود حقوق الانسان، وساسة البشر لها ثوابت عامة تم تطوير قياسها في نماذج

الحصاء الكمي عبرت بـ " استطلاعات الراي العام " هكذا وجدت مهنة الديمقراطية الحاجة الى تحديد هذه الاتجاعات ودراستها عن قرب لتحديد البرامج الانتخابية والحزبية وتعديلها حسب متغيرات نتاج هذه

استطلاعات، وإذا كانت الولايات المتحدة

يفترض بالأحزاب الوطنية التي تستهدف دخول حلبة المنافسة لانتخابات البرلمان الاتحادي، فهم مهنة الديمقراطية، كخطوط عمل متوازنية، تبدأ بماسسة نشاطاتها الحزبية، لا تكون لها اية اتصالات خارج اطار

الدولة، بما يمكن ان يوقعتها تحت طائلة المحاسبة القانونية بالتخاير مع قوى خارجية، حصر السلاح بيد الدولة، كون ممارسة العنف للحفاظ على الامن والأمان العام ومهمة نفاذ القانون بيد الدولة حصراً، لا تمول

الحملة الانتخابية لأي حزب باموال خارجية، يمكن ادراج نفوص عقابية صارمة واضحة في قانوني الانتخابات، والأحزاب بهذا المضمون، فما جدوى تكرار الحديث عن رفض الاعلانية المتصيدة للسيطرة، بما المطلق لغاسد المحاصصة، حتى بات الكثير من يظهرين في وسائل الاعلام من كبار السياسيات، بوصف محلل سياسي غير معني بحلول ازمات اقتصادية، ومجتمعية صارخة لعل أزمة الكهرياء البرها أكثر من توظيفها لتسقيط الأخر غير ديمومة هذا النجاج المشوه للدولة.

آليات تفعيل ممارسة التحقيقات الإستقصائية

زمنية طويلة قد تكون اشهرها او حتى سنوات، وإن كان تطور الصحافة الاستقصائية مؤشرا على هامش الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام، إلا أن هذا الجنس الصحفي ما زال يشكو من معوقات عديدة بالعراق إذ تعاني المؤسسات الإعلامية من معوقات مادية وشرعية وقانونية. نتاج ودراسات

وبهذا الصدد لبد ان نشير الى نتاج احد الدراسات التي تناولت العرائف التي تواجه الصحافة الاستقصائية في العراق والتي يمكن ان نستفيد منها في تفعيل آليات ممارسة عمل الصحفي الاستقصائي، ومن هذه النتائج أن الصحافة الاستقصائية في العراق تعاني القيد التشريعية المكثلة للعلم الصحفي ومن ضيق هامش الحرية ومن غياب قوانين تحمي الصحفيين أثناء قيامهم بعملهم، فضلا عن أن 80 بالمئة من الصحفيين انتم بالبنية النحيفة المستجوبين الذين شملتهم الدراسة يحدون صعوبة بالغة في الوصول إلى المعلومة بسبب غياب الشفافية لدى المصادر الحكومية، وعليه فان اول السلة تفعيل للممارسة الاستقصائية في العمل الاعلامي العراقي تكمن في نشر الوعي بالعمل الاستقصائي وبيان اهميته وفائدته للمجتمع واقراده ومؤسساته واقتصاد البلد، ومن ثم تشجيع الصحفيين على الدخول في هذا المجال، وتدريبهم وتطوير مؤهلاتهم، ودعم البرلمان الوطني والصحافة القانونية التي تسهل وصول الصحفيين الى المعلومة، وتفعيل قوانين حماية الصحفيين كون هذا النوع الصحفي يعد نوعا صعبا يتطلب توفير الحماية القانونية لمن يمارسه لانه يتسم بنوع من المغامرة والخطورة.

□ كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

المثلية التي تتعامل معها الصحافة الاستقصائية لا يمكن ان تكون مفرقة عن البحث والتقصي من اجل انباتها، بل هي عملية يجب ان تتم باقل قدر من المخاطرة سواء كانت بالبنية النحيفة المستجوبين الذين شملتهم الدراسة يحدون صعوبة بالغة في الوصول إلى المعلومة بسبب غياب الشفافية لدى المصادر الحكومية، وعليه فان اول السلة تفعيل للممارسة الاستقصائية في العمل الاعلامي العراقي تكمن في نشر الوعي بالعمل الاستقصائي وبيان اهميته وفائدته للمجتمع واقراده ومؤسساته واقتصاد البلد، ومن ثم تشجيع الصحفيين على الدخول في هذا المجال، وتدريبهم وتطوير مؤهلاتهم، ودعم البرلمان الوطني والصحافة القانونية التي تسهل وصول الصحفيين الى المعلومة، وتفعيل قوانين حماية الصحفيين كون هذا النوع الصحفي يعد نوعا صعبا يتطلب توفير الحماية القانونية لمن يمارسه لانه يتسم بنوع من المغامرة والخطورة.

□ كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

عليه لا تعمل الصحافة الاستقصائية بالبنيات، وإنما بتبني منطج واضح في البحث والتقصي من اجل انبات حقيقة يرغب الصحفي في انباتها، فضلا عن ان هذه العملية يجب ان تتم باقل قدر من المخاطرة سواء كان ذلك بالنسبة للصحفي نفسه ام لمصادره المعلوماتية، علاوة على الالتزام الصارم بالمعايير المهنية والاخلاقية عند اجراء وكتابة التحقيق الاستقصائي. ويتطلب تفعيل آليات ممارسة الصحافة الاستقصائية في وسائل الاعلام العراقية بمختلف انواعها مواجهة الصعوبات والتحديات التي تحول دون اظهار هذه الممارسة الصحفية بصورتها المهنية الفاعلة. فالمعمل الصحفي بشكل عام يواجه تحديات عدة، وتتضاعف هذه التحديات عند الحديث عن الصحافة الاستقصائية، فبعد ان نفسها في تحدي كبير مع وسائل الاعلام الجديدة، كان عليها ان تضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة

الزواية الرئيسية في العمل الاعلامي لتحسين المهارات المهنية للصحفيين من جهة، وتمكين وسائل الاعلام للعمل كرقيب على تصرفات الحكومات والقطاعين العام والخاص من جهة ثانية. ويتضمن استمراريتها بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الاستقصائي الذي لا يخضع لكرهات السرعة والفتنة بل يحتاج إنجازها إلى مدة